

كي لا يكون الآتي أعظم!

□ سماح إدريس

إلى جوزيف سماحة ونزيه أبو عفش

اللبنانية - الفلسطينية المشتركة أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. والأهم ألا نُغفل عن الدعم الحاسم الذي قدّمه النظام السوري للمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل تحقيق أول انتصار عربي حقيقي عام ٢٠٠٠ على الاحتلال الإسرائيلي، وإن كان ذلك الدعم قد اقتصر في العقد الأخير الذي سبق التحرير على قوى حزبية محدّدة (حزب الله وحركة أمل) يسهل التحكّم السوري بقرارها - حرباً أو سلماً. وأخيراً فإنّ علينا - حتى من منطلق المصلحة اللبنانية وحدها - أن نقدّر وقوف النظام السوري إلى جانب المعارضة الفلسطينية الحالية والمقاومة العراقية، رغم أنّ ذلك بدأ بالتراجع من جرّاء الضغوط الأميركية.

كلّ ذلك صحيح، ولكنّه لا يطمس الصورة السلبية الطاغية للسياسة السورية في لبنان: من وقوفها منذ اللحظة الأولى للدخول العسكري السوري إلى لبنان طرفاً في الخلافات اللبنانية اللبنانية؛^(١) إلى تصرفات كثير من جنودها بمنطق الاستعلاء والخشونة حيال المواطن اللبناني العادي؛ إلى إسهامها «المشهود له» في تنمية وترسيخ طبقة لبنانية فاسدة تبادلت وإياها المنافع المادية. ولو حَبَرْنَا عشرات الصفحات لما استطعنا أن نستقصي السلبات التي أُخضع لها لبنان على يد تحالف لبناني - سوري كان أكثر أطرافه غير معنيّ بالنتيجة بالمصلحة الوطنية ولا القومية (بل كان بعض «الحلفاء» اللبنانيين من أصحاب السوابق في التعامل مع العدو الإسرائيلي، وارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين والمسيحيين والمسلمين). وقد اعترف الرئيس بشّار الأسد بأخطاء السياسة السورية في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب، ولكنّ كلامه يبقى ناقصاً ومبتوراً على طريقة «النقد الذاتي» الذي نفّنا به - نحن اليساريين العرب - لكي لا نُصلح ما خَرَبناه! وليتّه، حرصاً على مستقبل العلاقات بين البلدين (اللذين سيبقيان جارئين شئنا أم أبينا)، جرّد سلبات السياسة السورية واللبنانية معاً، ولو اقتضاه ذلك خطاباً «كاستروياً» من سبع ساعات! أم أنّ تلك «السلبات» هي جزء متأصل في بنية الفكر القومي النظامي القديم، ولا يُمكن تصحيحها إلاّ ببنيان فكري وتنظيمي جديد؟

أيّا يكن الجواب، فإننا لم نكن لنتمنى أن يكون انسحاب القوات السورية من لبنان استجابةً لضغوط أميركية وأوروبية. ذلك أنّ «إدلال» [سورية]، وتنافس الزعماء الغربيين في إصدار التعليمات لدمشق، وإصرارهم على ضرورة امتثالها للإرادة الغربية، ستُنفّر الضمير العربي.^(٢) نعم، كنّا نتمنى (غير أنّ السياسة ليست بالتمنّيات) لو خرّج الجيش السوري

حَفَلت الأسبابُ الماضيةُ بتحوّلاتٍ زلزالية طاولت النظامين في سورية ولبنان، كما طاولت «المعارضة» و«الموالاة» والمثقفين على حدّ سواء. ومن الواضح أنّنا لن نستطيع أن نفهم ما جرى، ناهيك عن أن نتلمس طريقاً خارج هذا النفق المتفجّر، إن لم نتوقّف عند جملة من الأخطاء والخطايا التي ارتكبتها جميع هذه الأطراف.

♦ ♦ ♦

إنّ أحداً لا يُمكنه الدفاع عن الممارسات السورية في لبنان. صحيح أنّ علينا ألا ننسى الدور السوري الكبير في تخليصنا من اتفاق ١٧ أيار «النادر» (بتعبير الرئيس أمين الجميل) - وهو نادر حقاً لأنّه (كما قال د. عزمي بشارة في جلسة خاصة) يكرّس تحالفاً بين العدو الإسرائيلي وفئة من اللبنانيين خلافاً للاتفاقات العربية - الإسرائيلية الأخرى. وصحيح أنّ علينا أيضاً ألا ننسى الدماء الزكية السورية التي امتزجت بدماء القوات

١ - لتذكّر أنّ القوات السورية جاءت إلى لبنان في الأصل، كما يقول روبرت فيسك (الإنديبننت، ٨ آذار ٢٠٠٥)، تلبيةً لدعوة «المسيحيين الموارنة من أجل

حمايتهم من فلسطيني ياسر عرفات!»

٢ - فهمي هويدي، السفير ١٥ آذار ٢٠٠٥.

باتفاقٍ عربيٍّ ما، ولكنَّ - وسط غيابٍ فاضحٍ لمؤسساتٍ عربيةٍ جامعةٍ كما هو حالُّ الجامعة العربية - ليس ثمة مَنْ يَرْتُق الخلفاتِ بين البلدان العربية.

لقد «أكلنا الضُّرب»، كما يقول التعبيرُ الشعبي، لبنانيين وسوريين، رغم أن بعضنا يهَلُّ احتفالاً بالنصر المبين. المهمُّ الآن أن نَحُد من الخسائر قدرُ المستطاع. فالخروجُ السوري قد لا يُوَدِّي، بالضرورة، إلى حلولٍ الديموقراطية في لبنان. ذلك أنَّ البديلَ المطروحَ الآن هو تسوية أميركية - فرنسية (القرار ١٥٥٩) مكانَ التسوية الأميركية - السورية - السعودية (اتفاق الطائف)؛ ولا داعي إلى الاستطراد في الحديث عن نوايا السياستين الأميركية والفرنسية حيال لبنان ومقامته، استناداً إلى الماضي القريب والبعيد. ولكنَّ الأهمُّ الآن هو ألاَّ يُعتبر السوريون خروجهم هزيمةً نكراء لهم. وبالمثل، فإنَّ على المعارضة اللبنانية ألاَّ تتصرفَ وكأنَّها انتصرت. فالحال أن سورية ماتزال «قوةً سلبية»^(١) وهي ما تزال قادرةً على التصرف بكيفيةٍ لن تُكون في صالح أحد... إلاَّ إسرائيل والغرب الاستعماري طبعاً. لقد عانى المواطنُ اللبناني العادي ممارساتِ الأجهزة السورية في لبنان، وبات يتوق إلى أن تستفيد السلطةُ السوريَّة من خطاياها الفادحة، فتعمد إلى فسح المجال أمام الشعبين للتواصل الحرِّ، الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، بعيداً عن القمع والقيود. ولعلَّ في ذلك طوبىً

لا تستقيم مع واقع السلطة السورية، ولكنَّه الطريقُ الأوحَدُ لعلاقاتٍ صحيَّةٍ بين البلدين، بل ربَّما بات هو الحلُّ الأوحَدُ اليومَ لإبقاء سورية نفسها في منأى عن الأخطار العسكرية والاقتصادية الدولية. وليس «مصادفةً» في هذا الاتجاه (وهذا برسم دعاة الرفض المطلق لنظرية المؤامرة!) أن يلتقي مؤخراً مسؤولون أميركيون بارزون قادة المعارضة السورية في واشنطن (فريد الغادري وآخرين) للبحث في «مستقبل النظام السوري بعد الانسحاب من لبنان»^(٢).



أما السلطة اللبنانية فحدث عن أخطائها ولا حرج. وماذا يُمكن أن نتوقَّع، أصلاً، من تَرَكيبٍ بُنيت على توافقات طائفية - ميلشيوية - سورية - سعودية (والسلسلة لا تنتهي، ولكنَّها لا تتضمنُ بالتأكيد صفةً «لبنانيةً» ١٠٠٪) التي يتشددُّ بها بعضُ المتظاهرين المعارضين! وأقول ذلك لكي أنبِّه إلى لزوم أن لا تنوَّه أنَّ «السلطة اللبنانية» هي فقط ذلك النظامُ الهزيلُ الذي جاء بعد تكليف الرئيس عمر كرامي رئاسة الوزراء قبل شهر. إنَّ السلطة هنا تشتمل كثيراً من رموز ما يُسمَّى بـ «المعارضة اللبنانية»، بمن فيهم، بل وعلى رأسهم، الرئيسُ المغفورُ له رفيق الحريري وعددٌ كبير من النواب والوزراء ورؤساء «الأحزاب» والهيئات والنقابات والمجالس و«الصناديق» المنتفحة - جميعها - من سياسات المحاصصة والرشاوى ومشاريع الإعمار و«الترضية» فالسلطة اللبنانية التي حكمت منذ بداية التسعينيات (مع استثناءٍ قصير هو فترة تولي سليم الحصَّ رئاسة الحكومة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠) هي التي حكمت «الأجهزة الأمنية» براقب العباد، وهي التي رسَّخت التبعية للسياسة السورية (تحت شعار «تلازم المسارين»)، وهي التي استفادت وانتفعت من نظام الفساد والإفساد الذي تهاجمه «المعارضة» الآن.

ولكنَّا حتى لو اقتصرنا الكلام على السلطة السياسية منذ مجيء الرئيس عمر كرامي إلى سدة رئاسة الحكومة، بل ومنذ اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين بشكل أكثر تحديداً، لهأنَّا حجمُ «التخبيص» وانعدام المسؤولية اللذين ظهرتا بهما هذه السلطة أمام الناس. فما قد مضى ثلاثة وأربعون يوماً على «ال» جريمة^(٣) دون أن تطلع علينا هذه السلطة ولو بتقرير واحدٍ عما جرى فعلاً: أهُو مُحصَّلةٌ عمليةٌ «استشهادية» (كما وصفها، بزلَّة لسانٍ معيبة، وزيرُ الإعلام المستقيل الخبيب البارغ الأستاذ إيلي الفرزلي) نفَّذها الفلسطينيُّ الأصولي (والفلسطينيون، و«الأصوليون» تحديداً، هم دوماً كبشُ المحارق العربية والدولية) أبو عدس؟ أم هو من عمل حجاج لبنانيين؟ وإلى ما قبيل صدور تقرير «لجنة تقصي الحقائق الدولية» كئنا مانزال نجهل كيفية حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين (الذين لا نَعْرِف أكثرهم، ولا يعلم معظمنا أن من بينهم ثلاثة سوريين فقراء كانوا يبحثون عن عمل يُقيم أود عائلاتهم المسكنة): أسيَّارة مفخَّخة، أم بتفجيرٍ من تحت الأرض (سارع الإعلام العوني عبر موقعه الإلكتروني إلى اتهام العمال السوريين به، في لفتةٍ عنصريةٍ مجيدةٍ تليق به!)، أم بصاروخ من السماء؟ ويقيت جنةٌ واحدة على الأقل (لشهاديد عبد الحميد الغلاييني)، حتى اليوم السابع عشر من الحادثة، مطمورة تحت طبقة رقيقة من التراب دون أن تُكشَفها الأجهزة الأمنية بحجة الحرص على سلامة التحقيق، رغم أنها (أي

١ - الرئيس سليم الحص، السفير، ٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ - النهار، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٣ - دأبت وسائل الإعلام التابعة للرئيس الحريري على وضع سابقة «ال» قبل كلمة «جريمة» لوصف ما حدث ظهيرة الرابع عشر من شباط. وبلغ الأمرُ بتلك الوسائل أن راحت تُورِّخ الأيام بما قبل الجريمة وما بعدها: «اليوم الثالث والثلاثون على الجريمة»، «اليوم الرابع والثلاثون على الجريمة...» وكانَّ ما حدَّث ذلك اليوم المشؤوم هو التعريفُ الجامعُ والمانعُ، بل هو النموذجُ البدئيُّ لكلِّ الجرائم، وبدايةً تاريخٍ جديد.

الأجهزة) سَحَبَت سِيَّاراتِ الموكبِ المحترقة الستَ (فضلاً عن سيارة ب. أم. دبليو لم تكن ضمن الموكب) إلى إحدى الثكنات! وحين نَطَقَ فخامةُ الرئيس إميل لحود بعد طول صمتٍ، وصَفَ الجريمةَ بـ «الرَّزَّالة» (كذا)، وكانَ ما حَدَثَ قَرُصَةً في فَخْذِ طفلٍ أو محضُ شتيمة.

ولم يكتفِ الرئيس لحود بذلك، بل رَفَضَ الإصغَاءَ إلى مطالب وفد المعارضة (المكوَّن من النائب الشرس فارس سعيد، والنائب التي كَشُرَتْ عن أنيابها حديثاً السيِّدة عُونة جَلُول)، وذلك أثناء الاستشارات النيابية الملزِّمة، بحجَّة عدم تسمية ذلك الوفد مرشحاً لرئاسة الوزراء يَحْلِفُ الرئيس المستقيل آنذاك. ثم أعاد فخامته تكليفَ الرئيس كرامي متيقِّناً من أنَّ التمديد (الذي مُتَّع به الإخوة السوريون قبل شهر) هو سُنَّة الحُكْم في لبنان، ومتوهِّماً (ومعه الرئيس كرامي) أنَّ التظاهرة الحاشدة التي نظَّمها حزبُ الله في ٨ آذار إنَّما هي استفْتاءٌ على شعبيتهما (لحود وكرامي) لا على رغبةٍ أكثرية اللبنانيين (٦٥٪ منهم بحسب استفتاء السفير) في حماية سلاح المقاومة. كما بدَّت الحكومة الكرامية مهلهلةً، سقيمةً الخطاب. وكان أفضل ما أنجزه كرامي بعد الاغتيال هو استقالته، التي يؤكِّد الأستاذ نجاح واكيم في إحدى مقابلاته التلفزيونية أنَّها جنَّبَت البلادَ دماءً كانت ستراق بسبب نيَّةٍ مبيِّتةٍ باقتحام المجلس النيابي. بيدَ أنَّ الرئيس كرامي عاد فقيلَ التكليف من جديد على أساس تشكيل حكومة اتحادٍ وطني، وهو أمرٌ ما يزال متعنَّراً إلى اليوم (٢٩ آذار) بسبب رفض المعارضة المشاركة في

الأهم الآن هو ألاَّ يُعْتَبَر السوريون خروجهم هزيمة نكراء لهم، وألاَّ تتصرَّف «المعارضة» اللبنانية وكأنَّها انتصرت

الحكومة العتيدة قبل موافقة السلطات اللبنانية على إجراء تحقيقٍ دوليٍّ لمعرفة كيفية حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري (ولا أحد يهَمُّ الضحايا العشرون الآخرون كثيراً) وقبل إقالة (أو استقالة) رؤساء الأجهزة الأمنية الذين تتهمهم المعارضة بتنفيذ الجريمة أو بالتواطؤ مع منفذها أو بالتناقل والإهمال في أحسن الأحوال.

ومع ذلك ينبغي أن نقول إنَّ السلطة اللبنانية لم يكن يُمكنها أن توافق، هكذا ومن دون أدنى مساعلة، على مطالب المعارضة. فليس المحقِّقون الدوليون حياديين دائماً كما تزعم هذه المعارضة؛ ولنا في كذبة «أسلحة الدمار الشامل» في العراق دليلٌ كافٍ على أنَّ الأمم المتحدة ليست حكماً نزيهاً وإنَّما هي محصلة توازن قوَى عالمية تميل كَفْتَه إلى الولايات المتحدة منذ سنوات. المعضلة أنَّ المعارضة، وعائلةُ الرئيس الراحل، تتمسكان بالتحقيق الدولي لخوفهما (وهو خوفٌ في محله) من أن تتلاعب «الأجهزة» بالقضاء اللبناني. وتتفاهم المعضلة إذا صدَّقنا فتوى النائب بطرس حرب^(١) التي تُقضي بعدم قانونية أيِّ لجنة تحقيقٍ مختلطة (دولية - لبنانية) بحسب المادة ١٠٠ من شرعة الأمم المتحدة التي تنصُّ على أنَّ الأمين العامَّ وموظفي الأمم المتحدة - في معرض قيامهم بواجباتهم - لا يُطلبون ولا يُقبلون توجيهات أيِّ حكومة أو سلطة خارجية عن منظمة الأمم المتحدة. وعلى كل حال، فقد وافقت الدولة اللبنانية (في ٢٦ آذار) على لجنة التحقيق الدولية. أما استقالة قادة الأجهزة الأمنية طوعاً، أو محاكمتها (كما اقترح الأمين العامُّ لحزب الله في ١٦ آذار عبر قناة المنار)، فيبدو لنا أنَّ ذلك سيكون الحلَّ الأفضل لتخفيف التوتر الداخلي الحالي. ويظهر أنَّ الأمور تسير في هذا الاتجاه مع طلب رئيس الاستخبارات ريمون عازار «إجازة» لمدة شهر!



عند الكلام على المعارضة اللبنانية الحالية يجب دائماً التمييز بين قسمين أساسيين^(٢). القسم الأول يتألف من قوَى عارضت دوماً وجود القوات السورية في لبنان، وكانت (وبعضها ما يزال) على ارتباطٍ بالخارج الاستعماري، وعلى رأسها القوات اللبنانية وتيارُ العماد ميشال عون. أما القسم الثاني فقد كان في السابق جزءاً لا يتجزأ من السلطة القائمة، ويتضمَّن: (أ) تيارَ الرئيس الراحل رفيق الحريري؛ و (ب) تيارَ الأستاذ وليد جنبلاط. إضافةً إلى هذين القسمين الأساسيين، ثمة حضورٌ جهير (وإن كان قليلاً من الناحية العددية) لـ «حركة اليسار الديموقراطي»؛ فضلاً عن وزنٍ معنويٍّ يمثله النائب نسيب لحود وبعضُ الشخصيات الثقافية المستقلَّة.

إنَّ إغفالَ هذا التنوع في صفوف المعارضة أمرٌ خطير، لا لأنه يقدِّم توصيفاً خاطئاً للحال فحسب، ولا لأنه يَعْجز عن فهم الهَيَّة الشبابية العارمة التي شكَّلت المدَّ الشعبي لهذه المعارضة فقط، بل لأنه سيزيد أيضاً من حدة القُصور عن اجترار حلٍّ سياسيٍّ للأزمة اللبنانية الحالية، وسيُسهم في بناءٍ منصَّة وثبٍ لبنانيةٍ للولايات المتحدة من أجل تحقيق «الشرق الأوسط الكبير» القائم على دولةٍ صهيونيةٍ جبَّارة ودولٍ عربيةٍ ضعيفةٍ ومُحَقَّة.

هذه القوى كانت على شيء من التنسيق قبل ١٤ شباط، ولكن جريمة ١٤ شباط قَرَّبَتْ بينها إلى درجة التوحّد. غير أنَّه توحَّد مزعومٌ لن يلبث، بعكس تأكيدات وليد جنبلاط شبه اليومية،

١ - السفير، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

٢ - داغر، السفير، ١٦ آذار ٢٠٠٥.

أن يُفترط، لا بسبب انتهازية كثير من المنخرطين الجُدُّ فيه فحسب، ولكن أيضاً - وبالدرجة الأولى - لأن الكتلة «السنيّة» كانت وماتزال تعبّر في جلساتها الخاصة (وأحياناً على لسان نوابٍ سنّةٍ غدواً أشاوسٍ في الفترة الأخيرة) عن عدم رضاها عن وجودها إلى جانب جبران تويني وبيار الجميل وأضرابهما. وليس مصادفةً أن تؤكّد النائب بهيئة الحريري، في خطابها بمناسبة مرور شهر على اغتيال شقيقها، «ثوابت» تيارها: عروبة لبنان، ودعم القضية الفلسطينية، وإعادة بناء روابط سورية - لبنانية جديدة وصحيّة؛ فهذه كلّها ثوابت تتعارض تعارضاً صارخاً مع توجهات اليمين الطائفي العنصري داخل المعارضة نفسها. يُضاف إلى ذلك تقلُّب مواقف الوزير جنبلاط، بحيث لا يُمكن أحداً الرهان على بقائه في المعارضة (أو في أيّ مكانٍ آخر) وقتاً طويلاً؛ وقد سبق أن بدّل مواقفه جذرياً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ولا يُستبعد أن يعود رأس حربة «المشروع السوري» في لبنان، بعد دعوته العلنيّة إلى الانتداب!

اتّسمت المعارضة، بشكل عام، ببؤس بالغ في طرح الشعارات. ومردُّ هذا البؤس إلى تناقض الشعارات الجديدة التي يطرحها بعض أقطابها مع شعاراتهم وممارساتهم السابقة في أحسن الأحوال، أو إلى تناقضها مع المبادئ الوطنية الجامعة في أسوأها. خذ مثلاً شعار «السيادة»، إذ يبدو لافتاً هنا أنّ معظم أطراف المعارضة تُغفل السيادة اللبنانيّة على مزارع شعبة التي ماتزال رازحة تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما تُغفل

مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين (وهم أكثر من ثلاثمئة ألف في لبنان)، وهي مسألة تشكّل الردّ الأوحَد على التوطين الذي تؤكّد المعارضة أنّها تُرفضه رفضاً باتاً. ثم إنّ المعارضة (في حدّ علمي) لم تُرفع طوال تظاهراتها الكبرى شعارَ عودة الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيليّة، مع أنّ بقاءهم هناك طعنةٌ نجلاءٌ في صميم السيادة اللبنانيّة. علاوةً على ذلك فقد كشفت الأيام الأخيرة كذبة النزعة السيادية لدى أطراف المعارضة؛ ذلك أنّنا لم نَسْمَعْ واحداً من قادتها يُطالب بعدم استقبال دايفيد ساترفيلد (نائب مساعد وزير الخارجية الأميركيّة) والمندوب الساميّ الجديد) أو على الأقلّ يندد بتصريحه في ٢٥ آذار حين دعا القوى (اللبنانية) الحليفة لسوريا وإيران إلى عدم التدخل في شؤون الشعب اللبناني! صحيح أنّه «أوضح» في اليوم التالي أنّه يقصد «الأطراف الخارجيّة» فقط، إلّا أنّ «زلّة لسانه» السابقة هي التي تعبّر فعلاً عن قصده الحقيقي، تماماً مثلما عبّرت «زلّة لسان» رئيسه بوش عن مشاعره «الصليبيّة» ضدّ الإسلام! ولا يستغرب أحدٌ إنّ عمَدَ الحُكْم اللبناني الجديد (بعد فوز المعارضة المرجّح في الانتخابات النيابية) إلى وضع القيود على حرية التعبير ضدّ الصهيونية والصهيانية (على خطى اتفاقية ١٧ أيار) بحجة الحفاظ على السيادة!^(١)

وبلّغ الأمرُ ببعض دعاة السيادة في جبهة المعارضة أمثال الأستاذ وليد جنبلاط أن طالبوا بحمايةٍ دوليةٍ للبنان، وينوع من «الانتداب» عليه. فأيّة سيادة هي تلك التي تُقبل أن تُحلّ احتلالاً أجنبياً أو وصايةً أجنبيةً ما، مكان احتلال أو وصايةٍ أجنبيةٍ أخرى؛ لكنّ العجَب سيَبُط حين نَعْلَم أنّ «الجرثومة» (بول وولفويتز) التي تمثي جنبلاط أن تُقتل بصاروخ المقاومة العراقية قبل شهرٍ قد أصبحت اليوم، بلسان جنبلاط، مثلاً على «العقل الديمقراطي الغربي». وسيَبُط العجبُ أيضاً حين نَسْمَع جنبلاط يأسف لمواقفه القومية السابقة من الاحتلال الأميركي للعراق، فيمتدح على شاشة LBC (٣ أو ٤ آذار) الديمقراطية الجديدة التي «سمّحت لثمانية ملايين عراقي بالانتخاب». إنّ، الانتداب لا يتناقض مع السيادة إذا جاء بمرشحي التوبة الجديدة! ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا يُصرّ قادة المعارضة على الانسحاب السوري الفوري والكامل قبل إجراء الانتخابات النيابية، مع أنّ مثل هذه الانتخابات جرّت - وبديموقراطيةٍ كما يقولون - في فلسطين والعراق المحتلّين. ولكنّ، احتلال عن احتلال يُفرق!^(٢) فالاحتلال السوري حين نستدعيه لدفع القوات اللبنانية - الفلسطينية المشتركة عام ١٩٧٦ (كما فعّل اليمين اللبناني) جيّدٌ ولا يمسّ السيادة؛ والاحتلال الإسرائيلي حين نستدعيه ونتحالف معه جهاراً نهاراً لطرد فلسطينيّ ياسر عرفات» (كما فعّل اليمين نفسه عام ١٩٨٢) لا ينتهك تلك السيادة البتّول. والانتداب (الأوروبي) حين نستدعيه لطرد الاحتلال السوري (كما يفعل قائد المعارضة، في هذه اللحظة طبعاً) شكّل من أشكال صون السيادة اللبنانية!

إنّ الأجنبي - حتى لو اعتبّرنا «السوري» كذلك - ليس خادماً عندكم، يا دعاة السيادة، ويا عباقرة التكتيك المرهلي والدهاء السياسي. فلأجنبي مصالحه الدائمة، وهو لن يُرحل عن أرضنا بمجرد أن «يُخسّ الوسخ» (وهذا من تعبيرات بعض أطراف المعارضة العنصرية)، بل سيُرسخ دعائمُه ومنافعُه السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة كما فعّل «الاحتلال السوري» طوال ٢٩ عاماً في لبنان، وكما فعّل الاحتلال الإسرائيلي على امتداد ٢٢ عاماً في لبنان أيضاً، وكما يفعل الاحتلال الأميركي للعراق منذ عام ٢٠٠٣. وكنا نظنّ أنّ هذا أمرٌ بدهي لدى جهابذة السياسة، ولكنّه ليس كذلك على ما يبدو. وما يُؤسف له حقاً ليس سياسات السياسيين المتقلّبين، ولا السياسيين الثابتين على مواقفهم الاستعلائية والشوفينية، وإنّما التحاق فئات شعبيةٍ واسعةٍ بهم، ومن مختلف الطوائف (باستثناء معظم «الشيعة»، والحمد لله!). ومن المؤكّد

١ - كمال نبيان، جريدة الديار، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ - باستعارة من الشهيد غسان كنفاني: «خيمة عن خيمة تُفرق!»

القرار ١٥٥٩ لا يتوخى طرد «السوري» لو كانت السلطات السورية أذعن للمطالب الأميركية - الأوروبية بنزع سلاح حزب الله و«التعاون» الكامل مع خريطة الطريق

ونهبوا وأهدروا واضطهدوا (لا اضطهدوا) بغطاء ودعم من بعض الأجهزة السورية واللبنانية. بل كان بعض «المعارضين» كما يقول الوزير المستقيل البير منصور، «بين أيدي الأجهزة الأمنية حتى لا أقول بين سيقانها... وكان غازي كنعان 'لايسهم'»^(٣) ثم تبدلت «وجهة الرياح الإقليمية والدولية» (كما يكتب كميل داغر)، فقلّبوا لداعميهم ورعاتهم الأوائل ظهّر المجنّ، وراحوا يروّجون أمام طوائفهم وأمام الشعب عامّة كذبة السيادة والحرية والاستقلال، القادمة جميعها على القاطرة رقم ١٥٥٩.

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يهدف إلى إحلال هذه الأهداف والشعارات (النبيلة في ذاتها)، بل هو تتمّة لخطة أميركية قديمة عبّر عنها تقرير أميركي شهير نُشر عام ١٩٩٦ بعنوان A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm. ومؤدّى هذه الاستراتيجية هو حلّ مشاكل إسرائيل عبر «زعزعة destabilising» جيرانها الخطرين. ف«بعد الخلاص من العراق» تدعو هذه الدراسة إسرائيل إلى «القبض على زمام المبادرة الإستراتيجية على امتداد حدودها الشمالية من خلال الاشتباك مع حزب الله وسورية وإيران...»^(٤) ويبدو أنّ الإدارة الأميركية والكيان الصهيوني قد وجدا الفرصة سانحة للخلاص من المقاومة اللبنانية بعد تواتر الأنباء عن تعاظم الترسانة الإيرانية (التي يُقال إنّها ستفقد ٥٠٠ مصنع في حال استخدامها لأهداف تنموية) وبعد تسرّب شائعات عن تملك حزب الله أكثر من ١٢ ألف صاروخ متطور، بعضها من طراز «فجر - ٥» الإيراني ويبلغ مداها أكثر من ٥٤ ميلاً، وقد يصل إلى تل أبيب وحيفا! وقد نقلت بعض الجرائد البريطانية تفاصيل خطة إسرائيلية - أميركية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبيّنت مخاوف إسرائيل من أعمال انتقامية قد يقوم بها حزب الله حال بدء ذلك الهجوم، بما يُعطي إيران ميزة لردع أميركا عن ضرب منشآتها النووية.^(٥) ولم يُخفّر وزير خارجية العدو ولا رئيس أركان جيشها دورهما الأساسي في استصدار القرار ١٥٥٩: كيف لا وإسرائيل هي المستفيد الأول منه لأنه يحقّق - في حال تنفيذه - الثأر من عدوها الأبرز (حزب الله) الذي تتهمه أيضاً بدعم الحركات الفلسطينية المسلحة داخل فلسطين؟

إنّ فضيلة النظام السوري الأبرز (وربما الأوجد) في هذا الصدد، كما أرى، هي رفضه التورط في نزع سلاح حزب الله. ولذلك تمّ الضغط الأميركي - الأوروبي عليه لسحب جيشه من لبنان فوراً، على أمل أن تتولّى إسرائيل أو الجيش اللبناني تلك المهمة المشؤومة (إنّ لم يتخلّ الحزب طوعاً عن سلاحه، كما يأمل الأميركيون). والمؤسف أن يتصدّى «اليسار الديمقراطي»، الذي بات جزءاً من المعارضة وإحدى «مدرعاتها الفكرية» أيضاً، لمهمة تسويق الديمقراطية القادمة بالتساوق والتزامن والتصاف مع القرارات الدولية أو «اللحظة الدولية المؤاتية»، بدل أن يفضح الخطة الأميركية - الإسرائيلية القديمة. ولكن ماذا كنّا سنتوقّع من يسار لا يكفّ منظّروه «الروحانيون» (أمثال الرفيق كريم مروّة) عن ترداد إيجابيات الديمقراطية العراقية الحالية مقارنة (ولماذا المقارنة؟! بحكم صدام، ويُعلن قادتُه الميدانيون استعدادهم للدفاع عن «جميع» شخصيات المعارضة^(٦)) - أي بمن في ذلك الرئيس أمين

أنّ الشعب اللبناني ذاق الأمرين، كما ذكرنا، على يد المخابرات السورية، فاندفعت أقسام كبيرة منه خلف تظاهرات ساحة الشهداء. ولكن ذلك لا يعني أن يستقيل العقل النقدي، واليساري تحديداً، من دوره، وأن يندفع إلى «تبني» هذه الهبة الشبابية «تبنيًا أوبياً»^(١) والحق أنّ ثمة «جواً» من الإرهاب الفكري تمارسه المعارضة^(٢) هنا: فإن لم تكن مع الجماهير في الساحة (ساحة الشهداء فقط طبعا) فإنّ وطنيتك وسياديتك واستقلاليتك مطعون فيها. وهذا الجوّ هو الذي سمّح بتغييب الأهداف الحقيقية لقرار ١٥٥٩، الذي يشكّل أحد دوافع الانقسام اللبناني الحالي (بعد قرار التمديد للرئيس لحود واغتيال الرئيس الحريري) وأحلّ مكانها أهدافاً / شعارات أخرى عن «السيادة والحرية والاستقلال».

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يتوخى، كما يروّج قادة المعارضة، تحقيق أيّ من تلك الأهداف / الشعارات. بل هو لا يتوخى طرد «السوري» من لبنان لو كانت السلطات السورية قد أذعن للمطالب الأميركية - الأوروبية، وعلى رأسها: نزع سلاح حزب الله، و«التعاون» الكامل مع خريطة الطريق الفلسطينية - الإسرائيلية. إنّ بعض أطراف المعارضة، كما ذكرنا، كانوا أكثر المنتفعين من «السخاء» السوري، ولا يجوز لأيّ عاقل أن يسمّح لهم بأن يحدّثوه بكذبة «الاضطهاد» التي يزعمون أنّهم سكّتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»: فقد سرّقوا

١ - ٢ - جوزيف سماحة، السفير، ٥ آذار ٢٠٠٥.

٢ - السفير، ٢ آذار ٢٠٠٥.

٤ - www.israeleconomy.org/strat1.htm. والتقرير من إعداد «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية» وهو نتيجة نقاش جرى في «إسرائيل» مع

صنّاع قرار أميركيين من بينهم: ريتشارد بيرل، وجايمس كولبرت، وتشارلز فيربانكس (جونينور)، ودوغلاس فايت.

٥ - حسن الأمين، الرأي الآخر، العدد ١٥ آذار ٢٠٠٥، ص ٧.

٦ - كما جاء على لسان الرفيق إلياس عطا الله على قناة الجزيرة في ٥ آذار ٢٠٠٥، وذلك في معرض رده (إنّ لم تخنّي الذاكرة) على الوزير ونّام وهّاب.

الجميل، صانع اتفاق ١٧ أيار «النادر»؟ وهل كنا سنتوقع غير ذلك من يسار يعتبر أن نموذج التحرير الأمثل هو النموذج الفلسطيني الرسمي؟ فقد جاء في بيان لحركة اليسار الديموقراطي: «إننا ماضون في معركة انتزاع القرار الوطني اللبناني المستقل، وسننجز في ذلك كما نَحْتَم من قَبْلنا القيادة الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها ياسر عرفات، في رفض مقولة فلسطين جنوب سوريا [جنوب أي بلد، إذن؟!]، ومضت في معركتها لاسترجاع فلسطين...»^(١) فإذا كان نموذج السلطة الفلسطينية، وقيادة منظمة التحرير، هو الذي يتبعه يسار المعارضة اللبنانية، فهل سنطمع في استرجاع ٢٢٪ من أرض لبنان، وفي تقسيم هذه إلى بانتوستانات دونما تواصل جغرافي، وفي إبقاء «اللجين» اللبنانيين في الشتات؟!

لسنا متيمنين بحزب الله. وينبغي ألا ننسى أن هذا الحزب يتبنى عقيدة دينية هي أبعد ما تكون عنه، نحن القوميين العرب العلمانيين واليساريين؛ وأنه أسهم، عبر تحالفه مع حركة أمل، في إسقاط رموز وطنية وديموقراطية في الانتخابات (على رأسها الأستاذ حبيب صادق)، وفي احتكار المقاومة الوطنية على حساب تنظيمات يسارية وقومية كانت هي المبادرة إلى إطلاق المقاومة المسلحة عام ١٩٨٢ بل وقبل ذلك أيضاً. وسلسلة اعتراضاتنا على حزب الله لا تنتهي، وأهمها ارتباطه الوثيق بالسياسيين السوريين والإيرانيين. ويجب ألا نَصْمَت عن ذلك كله بحجة «أولويات» المعركة. ومع

ذلك، فإن مكافأة حزب الله على إسهامه الأبرز في تحرير أرضنا عام ٢٠٠٠ لا يكون بتبني رغبة بعض أطراف المعارضة في تنفيذ القرار ١٥٥٩ القاضي بنزع سلاح المقاومة، أو بتبني رغبتهم في أن يسلم الحزب سلاحه إلى الدولة «من تلقاء نفسه!» فالعدو مازال على الأبواب، وهو يتربص بقيادة المقاومة لاقتناصهم واحداً واحداً، وشبعا مازالت أسيرة، والأسرى ما زالوا أسرى، والطائرات والمدرمعات الإسرائيلية مازالت تنتهك سماعتنا وأرضنا، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان مازالوا محرومين من حقهم في العودة إلى بيوتهم في فلسطين.



لن يستقيم نقدنا ولن يُكْتَمَل إن لم نأخذ في الاعتبار الدور الهام، والسلبى في معظمه، الذي أدته للأسف غالبية المثقفين في لبنان. فباستثناء قلة قليلة، ولكنها محترمة ومميّزة، على رأسها جوزيف سماحة وكميل داغر وأسعد أبو خليل وإبراهيم الأمين، انجرف أكثر الكتاب اللبنانيين ما بعد اغتيال الحريري في مواقف تراوحت بين الترويج لسلسلة من عمليات التزييف بحق الرئيس الراحل وسياسته بما يُخدّم الشعارات التي تزعم قادة المعارضة أنه كان يناضل في سبيلها (السيادة، رفض الوصاية السورية، بناء دولة المؤسسات، حرية الوطن والمواطن) من جهة، وبين ركوب موجة المعارضة وتبنيها تبنيًا أبيضًا يحول دون أي تطوير حقيقي وتقديم لها.

١- فلنبدأ أولاً بالتزييف الذي أسفغوه على سياسات الرئيس الراحل، مع الاعتذار مسبقاً إلى محبيه؛ فالحقيقة يجب ألا تطاول قتل الرئيس المجرمين أيًا كانوا فحسب، وإنما قتلتها هي أيضاً. إن «نكر محاسن موتانا» مبدأ ديني قد يكون أخلاقياً ونبيلاً، ولكنه قد يُعدو تعمية لن تقود إلا إلى إعادة إنتاج (بل وتعزير) السياسات الخاطئة والمضرة في المستقبل.

لا شك في أن الرئيس الحريري كان ذا إيجابيات لا يُنكرها إلا المغرضون. فقد أسهم في وقف الحرب، عبر رعايته (ورعاية الملكة السعودية أساساً) لاتفاق الطائف. وكان ذا دور أساسي في بناء «فاهم نيسان» عام ١٩٩٦ بين المقاومة الإسلامية والعدو الإسرائيلي، وهو تفاهم شرع عمّل المقاومة الرديعي. كما ساعد الحريري (باعتراف السيد حسن نصرالله) في عودة الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي استعادة جثامين الشهداء (ومن بينهم هادي نصرالله، ابن الأمين العام لحزب الله). ولا يُمكن أن نُنكر دوره في تعليم أكثر من ثلاثين ألف طالب على نفقة مؤسساته، وفي إنشاء مستشفيات وجامعات ومشروعات أفادت من خدماتها كافة المناطق اللبنانية إلى هذا الحد أو ذاك، وبغض النظر عن الفوائد (ولاسيما السياسية والدعائية) التي جناها منها.

ولكن هل يبرر ذلك كله «أسطرة» الحريري كما فعل كثير من المثقفين اللبنانيين، إلى حد دعوة الزميل أحمد بزّون إلى «عدم المس بالحريري بكلمة سوء» وإلى «تحذير» الناس من «المس برمزي وطني على هذا القدر من الإجماع... لأن الرموز لعنة تشبه لعنة الفراعة»^(٢)؟! ألسنا هنا إزاء مصادرة ترهيبية يقوم بها مثقف حدائثي يُفترض ألا يضع أمراً فوق مستوى النقد، فإذا به يُشرع «تطويب» [الرئيس الحريري] قديساً لبنانياً بامتياز؟ كما بلغ الأمر ببعض المثقفين الآخرين، أمثال المحامي مصطفى يوسف حمود، أن رفعه إلى مرتبة السيد المسيح («وما فجرّوه وما قتلوه ولكن شُبّه لهم!»)^(٣). وبلهجة تعبر عن عقدة نقص دونية غير مبررة، صرخت أميمة الخليل (أهي المغنيّة صاحبة الصوت البديع؟) تخاطب الشهيد الحريري: «بيدو أنك كبير جداً علينا. ما مستأهلك!»^(٤)

١ - السفير، ٥ شباط ٢٠٠٥.

٢ - السفير، ١٥ آذار ٢٠٠٥.

٣ - السفير، ٢٤ شباط ٢٠٠٥.

٤ - السفير، ٧ آذار ٢٠٠٥.

وإذا انتقلنا إلى المثقفين الآخرين فماذا نَسْمَعُ أو نقرأ؟ بول شاوول يصف الحريري (على ذمّة برنامج «خلّك بالبيت») بأنّه «شاعرُ الأمكنة!» ويَزْعَمُ علي حرب على شاشة تلفزيون المستقبل أنّ تفكير الحريري «مركبٌ»، «خلاقٌ»، «متعدّدُ الوجوه»، بل يرى أنّه «مثقفٌ ما بعد حديثي» (إلى هنا وصلَ الناقدُ الأبرزُ لـ «أوهام النخبة»؟). ويتأثّر رضوان السيّد (الذي يؤكّد على شاشة المستقبل أنّه كان يُكتبُ خطابات الرئيس الحريري بنفسه بعد عام ١٩٩٢) في اختيار مفرداته، فيردّ على المثقفين الذين شكّكوا في مشروع الحريري الإعماري قائلاً إنّ بناءَ المطار (الذي يَسَعُ ٦ ملايين مسافر) والأوتوسترات الضخمة هو الطريقة المثلى «لإطعام الفقراء»، مغفلاً حجمَ الديون التي راكمها ذلك الإعمار (ضِمنَ أمورٍ أخرى) على كاهل الشعب اللبناني. وتمتدح إحدى المثقفات اليساريات (على تلفزيون المستقبل أيضاً) جوَّ «الحرية» التي تمتع بها المثقفون أيامَ الحريري (وهو ما سنناقش صحته بعد قليل). وتتغنى منى فياض بعصامية الرئيس الراحل مستخدمةً تعبيراً إنكليزياً (self-made man)، متناسيةً أنّ نقطة الانطلاق الرئيسة لثراء الحريري البليوني^(١) هي رضى العائلة السعودية المالكة عن سرعة تنفيذه لأحد مشاريعها. ويتعته زاهي وهي بأنه «عربّالي»، «مزيجٌ فريدٌ ونادرٌ بين الانتماء العربي الأصيل والانفتاح

لا يجوز لأيّ عاقل أن يسمح لـ «المعارضين» بأن يخدعوه بكذبة «الاضطهاد» التي يزعمون أنّهم سكتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»

الليبرالي الريح^(٢) (وكان وهي قد قال لجريدة السفير أيضاً إنّه يفكر، بعد اغتيال الحريري، في ترك الإعلام، والعودة إلى الشعر والكتابة، أو... الهجرة). ويبرئ وجيه كوثراني الرئيس الحريري من «إغراق البلد بالدين الكبير»، رامياً بالمسؤولية على «ثقافة الهدر والفساد والإفساد والنظام الزبائني المعتمد لدى الطبقة السياسية اللبنانية»... على أساس أنّ الحريري لا يمتدّ إلى هذه الطبقة بصلة، وإنّما «اضطرَّ أحياناً للتعاشيش والمكابدة مع مسار تسلّطي»^(٣). ويعتبر الرفيق زياد ماجد أنّ المشروع الحريري تحوّل - مع صعود «المشروع الأمني» - إلى «مشروع سياسي استقلالي وسيادي»^(٤)، وكان الحريري لم تحفلُ بسماوات زبائنية ولم تحالف مع رموز الوصاية السورية والهيمنة الطائفية؛ شو القصة يا إخوان؟

أليس من المفترض أن يكون المثقف حافظاً للذاكرة، أم أنّ دوره يقتصر على أن يكون برغيّاً في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»^(٥)؟ والحق أنّ الصناعة والتصنيع يسيران سيراً حثيثاً، يوماً بعد يوماً، بل لحظةً تلو لحظة، ولاسيما عبر تلفزيون المستقبل وجريدة المستقبل و«إذاعة الشرق» التابعة كلّها للرئيس الراحل. هكذا، مثلاً، يتباهى بول شاوول^(٦) بأنّ «الشباب» أنتجوا حتى اللحظة ٨٠ شريطاً غنائياً في رثاء الحريري والتغني بمزايها، دون أن يُنيس بكلمة عن مستوى هذه الأغاني التي أنتجت خلال أيام (وبعضها ربّما خلال ساعات)، وهو الذي عُرف عنه نقده لفنّ المناسبات. أليس غريباً أن تُصبح هذه «القصائد» المغناة محطّ تبنّ حديثي مجيد، ومعظمها محضُ تركيب قافية على قافية؛ فإذا وردت كلمة «رفيق» في الشطر الأول تبعثها - دون أدنى سؤال - كلمة «طريق» في الشطر الثاني؛ وإذا وردت كلمة «بيروت» في الأول لحقّتها - بالتأكيد - كلمة «بيروت» في الثاني؟! هذا ناهيك عن تقيؤ معظم هذه «القصائد» المغناة لكذبة التعاشيش الطائفي: فكُلّمَا ذُكر «الصليب» تبعه «الهلال»، وكلّمَا فُرعت أجراسُ الكنائس جداداً على الحريري رُددَ صداها - من دون أدنى شكّ - أذانُ المساجد. ومع ذلك لا نجد المثقفَ العلمانيّ، الذي يؤمن بالإبداع والمواطنة والوعي المدني، إلّا مداحاً للتسطيح... وللشباب» كيفما كانوا.

فلننّعشْ ذاكرتنا قليلاً، أيّها الأصدقاء الذين تحمّلون شعارات السيادة والحرية والاستقلال وحقوق الإنسان وبناء الدولة والمؤسسات، ومكافحة الهدر والفساد والزبائنية والوصاية السورية والأجهزة الأمنية، وتروّجون أنّ عهدَ الرئيس الحريري قد كافحت من أجل تطبيقها. وهدفنا ليس «فتح اللقّات» (بالمعنى الثأري المتأخّر المبذول)، وإنّما المشاركة في إعادة البناء على أسس غير كاذبة. بيد أنّنا لن ننساق وراء التبرير «الكوثراني» بأنّ «الانتهاكات» التي سنأتي على ذكرها لم يكن الرئيس الراحل موافقاً عليها - وإلّا فقد كان عليه أن يستقيل، أو أن يفضّحها في أقلّ تقدير، بدلاً من أن يسكتَ عنها ويمرّرها، فيزيد

١ - قدّرت مجلة Forbes ثروته بـ ٤,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٤، ويحتلّ المرتبة ١٠٨ بين أغنياء العالم.

٢ - السفير، ٢٢ شباط ٢٠٠٥.

٣ - ملحق النهار، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٤ - ملحق النهار، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٥ - التعبير الأول مستعار من كتاب نورمان فنكلستين: صناعة الهولوكوست The Holocaust Industry. أما التعبير الثاني فمستعار من كتاب نوايم

تشموسكي: تصنيع الإذعان Manufacturing Consent.

٦ - إذاعة الشرق، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

الفسادَ فساداً والتسلطَ تسلطاً. ولنبدأ بملف الحرية وحقوق الإنسان. إن النموذج الذي أرساه الرئيس المغفور له في هذا المجال هو مزيج من نموذجين نظاميين: سعودي وسوري، لا «عربالي» كما تفلسف البعض. فلنتذكر أنه سيطر على معظم وسائل الإعلام والصحافة، فصورته «مخلصاً اقتصادياً للبنان»^(١) وعمد إلى «شراء شريحة واسعة جداً من الإنتلجنسيا اللبنانية... في عملية إفساد شاملة»^(٢) حتى كاد الجو الإعلامي برمته يتسعود أو يتخلجن. وفي الوقت نفسه، عمّلت حكومته على «الحد من حرية وسائل الإعلام البثي من خلال تشريع الوسائل المؤيدة لسورية أو تلك التي تخص زعماء لبنانيين قريبين من دمشق»، بحسب البيان الذي أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود» CSF في ١٩ أيلول ١٩٩٦ عقب قرار الحكومة السماح لأربع محطات تلفزيونية وإحدى عشرة محطة إذاعية فقط من أصل ٤٧ بالبث إلى حين «اكتمال دفتر الشروط». وهكذا جاء السماح - بشكل أساسي - لوسائل تابعة لطوائف وجهات سياسية معينة على سبيل المحاصصة الطائفية والزبائنية. وبين عامي ٩٦ و٩٨ (أثناء حكومات الحريري) تعرّضت حرية الفكر والتعبير لانتهاكات عديدة: فحذف الأمن العام أكثر من نصف فيلم «متحضرات» للمخرجة رندة الشهبال. وصدر قرار ظني يقضي بحبس مارسيل خليفة بتهمة «تحقير

التقاليد الإسلامية» لغناؤه قصيدة ترد فيها آية قرآنية^(٣). وفي كانون الثاني ١٩٩٨ صدرت دعوى تشهير ضد الكفاح العربي بسبب «إهانة» الملك فهد (في افتتاحية كتبت عام ٩٥) وغرم وليد الحسيني ٢٣ ألف دولار. وفي ٢٣ شباط ١٩٩٨ صدرت دعوى ضد شارل أيوب ويوسف الحويك بسبب عمود صحفي في جريدة الديار تنال من الترويكا اللبنانية الحاكمة، وضد إليي صليباً لرسمه في الجريدة نفسها كاريكاتوراً في ٣٠ أيلول ١٩٩٧ (أيام حكم الحريري) «يتحدى» القضاء اللبناني^(٤). وفي تشرين الثاني ١٩٩٨ التقى وفد من «الرابطة العالمية للجرائد» WAN (التي تضم ناشرين ومحررين من أوروبا وأميركا الجنوبية وآسيا) بالرئيس الحريري، وطالبه بإلغاء قوانين الصحافة الجائرة، فنفي الحريري وجود رقابة في لبنان، وأكد أن بمقدور المرء أن ينقد «مين ما كان وشو ما كان»، فرد الوفد بتذكيه بالغررامات المفروضة على كل من يتقد رؤساء الدول، فأجاب الرئيس أنه يستحيل إلغاء القانون «قبل أن يصبح هناك ديموقراطية أكثر في الشرق الأوسط» - أي أن علينا أن ننتظر تزايد مساحة الحريات في السعودية وسورية والأردن وعراق صدام مثلاً قبل أن نسمح لأنفسنا في لبنان بالديموقراطية «الكاملة»^(٥) وهكذا يرمي الحريري بمسؤولية قانون الصحافة القمعي على الأنظمة العربية، مثلما يرمي وجيه كوثراني مسؤولية الدين والفساد على «الطبقة السياسية اللبنانية» متناسياً أن الحريري جزء منها (بل على رأسها) وأنه موافق على منع انتقاد رؤساء الدول!

ومن بين حلقات انتهاك حرية التعبير في السنوات الحريية الأخيرة: سحب جواز سفر الصحفي سمير قصير (٢٩ آذار ٢٠٠١) بسبب انتقاده عبر جريدة النهار اللواء جميل السيد (المدير العام للأمن العام) وقوى الأمن والمخابرات؛ وتوقيف السيد حسين خياط (في ٩ كانون الأول ٢٠٠٣) بذريعة «علاقاته بإسرائيل» (في حين أنه يُعرف بمعارضته للرئيس الراحل، وببث محطته التلفزيونية NTV تقريراً عن فضيحة «بنك المدينة» وتقريراً سابقاً «بسي» إلى الملكة السعودية)؛ واقتحام قوات الأمن اللبنانية في ٥ أيلول ٢٠٠٢ لمحطة MTV ورايو جبل لبنان في خطوة اعتبرتها «لجنة حماية الصحفيين» CPJ (وهي منظمة مستقلة مركزها في نيويورك) «تهديداً خطيراً لحرية الصحافة في لبنان» (بيان ٦ أيلول ٢٠٠٢)؛ ثم إغلاق المحطتين بذرائع اعترف وزير الإعلام نفسه آنذاك (الوزير غازي العريضي، أحد قادة المعارضة اليوم) بأنها كانت سياسية أكثر منها قانونية^(٦)؛ واعتقال د. أدونيس العكره وسجنه ومصادرة كتابه الناقد للأجهزة اللبنانية والسلطات السورية. وكل ذلك طبعاً، وغيره كثير، حدث أثناء حكم الرئيس الحريري الذي يتغنى بعض المثقفين و«المعارضة» اليوم باحترامه لحرية التعبير!

والحق أننا لسنا هنا في وارد جرد كل الانتهاكات الصحافية والإعلامية التي حفلت بها سنوات حكم الرئيس الراحل - بتبرير منه أو تغاض - لأن ذلك سيضيق عنه مقال واحد. ولكن يكفينا أن نضيف إلى ملف الحريات وحقوق الإنسان في لبنان الرئيس الحريري إصداره لقرار منع التظاهر خلافاً للدستور الكافل للحريات، وهو قرار تم تدشينه بمجزرة عند جسر المطار عام ٩٣ ضد اتفاق أو سلوراح ضحيتها عشرة أشخاص. وفي تموز ١٩٩٥ قمت حكومته تظاهرة أخرى (كنت مشاركاً فيها)، كما قمت في عام ١٩٩٦

١ - Tore Kjeilein, LexicOrient.com/e.o/hariri_r.htm.

٢ - داغر، مصدر مذكور.

٣ - سماح إدريس، الأراب ١١/١٢، ١٩٩٩.

٤ - Committe to Protect Journalists, 16 March 1998.

٥ - ليست المؤشرات العربية الأخيرة مشجعة في هذا الصدد، بما في ذلك داخل الدول «العربالية» مثل الكويت، حيث حكّم على د. أحمد البغدادي بالسجن سنة لانتقاده خطط وزارة التربية زيادة حصص التعليم الديني في المدارس (راجع جريدة الحياة، ٢٧ آذار ٢٠٠٥).

٦ - تقرير «مراسلون بلا حدود» في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٣.

تظاهرتين عماليتين. وأذكر أننا في ذكرى مرور ٤٠ يوماً على احتلال العراق عام ٢٠٠٣ استخلصنا - كناشطين وجمعيات مدنية - ترخيصاً من محافظ بيروت الأستاذ يعقوب الصراف لإقامة حفل عزاء لشهداء العراق في ساحة الشهداء، لكنّ «أمن» شركة سوليدير» حاول منعنا بحجة أنّ الأرض تخصّ الشركة ولا تخضع لمحافظة بيروت (!)، فأصررنا على موقفنا بعد أن هدّدنا بأن نقول أمام كاميرات التلفزيون إنّ شركة الحريري فوق القانون اللبناني، وأقمنا العزاء رغم أنف «أمن» الشركة. ويمكننا أن نضيف، علاوة على منع التظاهر، أموراً أخرى ألحقت ضرراً فادحاً بملف الحريات وحقوق الإنسان أثناء حكم الرئيس الحريري، مثل تأييده لعقوبة الإعدام،^(١) وإفشاله قانون الزواج المدني الاختياري الذي كان سيشكل في حال إقراره «أول مسعى جدي لتقريب الشقة بين المواطنين».^(٢)

أمّا في ملفّ بناء الدولة والمؤسسات ومكافحة الزبائنية ومحاربة الوصاية السورية والمخابرات (وكُلّها من شعارات «المعارضة» اليوم) فالسجلّ الحريري ليس ناصعاً «حريريّاً» هنا أيضاً. فالمعلوم أنّ حكومات وإدارات الرئيس الراحل كانت تخضع لمصاصات طائفية وزبائنية هائلة، ولا يُمكن تبرئته منها بحجة «اضطراره» إليها، وإلا كان ذلك عذراً أبيض من ذنّب بالنسبة إلى من يطرح نفسه بديلاً جدياً عن «الغلط»: فنهب المال العامّ كان سنةً كثير من الوزارات والإدارات

أليس من المفترض أن يكون المثقف حافظاً للذاكرة، لا برغياً في «صناعة الحريري» أو أداة في «تصنيع الحريرية»؟

العامّة، وذلك «في سياق تفاهم وتشارك عميقين مع مراكز المخابرات» (داغر). ولا نعتقد أنّ أحداً كان يُجبر الرئيس، مثلاً، على أن يعيّن العاملين في شركاته الخاصة مسؤولين ووزراء في جهاز الدولة التي كان يقول إنّه يريدّها منزّهة عن المصالح: فالأستاذ بهيج طبارة الذي عينه وزيراً للعدل كان أحد محاميه الخاصين، والأستاذ فريد مكاري الذي عينه وزيراً للإعلام كان نائب رئيس «أوجيه» التي يملكها الحريري، والأستاذ سهيل يموت الذي عين محافظاً لجبل لبنان كان مسؤولاً عن مصالح الرئيس في البرازيل. والأمثلة أكثر من أن تحصى، بحيث يبدو جلياً أنّ حكومات الحريري متهمّة بتضارب المصالح conflict of interests لأنه لم يعزل نفسه حين كان في سدة الرئاسة عن مصالحه التجارية الشاسعة.

وأما في ما يخصّ المشروع الإعماري تحديداً، فالعجب كلّ العجب أن ينسى المثقفون اللبنانيون (أو معظمهم) سلبيات ذلك المشروع بعد استشهاد الحريري! ففي الوسط التجاري (حيث المتظاهرون اليوم) صادرت الحكومة الحريرية هذه الأراضي في ما اعتبره البعض «أثمن اللقطات» في تاريخ المعاملات العقارية.^(٣) ذلك أنّه في مقابل تحمل سوليدير كلّ نفقات البنى التحتية في وسط بيروت المجدد، وهبّت الحكومة الحريرية تلك الشركة (التي يملك الرئيس الراحل أكثر أسهمها) معظم أملاك تلك البقعة، وعوّضت كلّ مالك أصلي حصّة من الشركة بلغت في بعض الأحيان ما لا يتعدى ١٥٪ فقط من قيمة الأملاك!^(٤) وحتى لو نسينا (ويجب ألا ننسى) المباني التاريخية الجميلة التي هُدمت دون مبرر إلاّ توخّي توفير كلفة الترميم (وإنّ خوفنا على بعض المباني الرائعة)، فعلينا ألا ننسى أنّ إعادة إعمار الوسط التجاري والمطار والأوتوسترادات ومعظم إنجازات الحريري الإعمارية الأخرى لم تأت من جيبه الخاص، كما يظنّ عامة الناس للأسف الشديد، وإنّما جرّاء ديون هائلة يدفعها وسيدفعها الشعب اللبناني وبلغت أكثر من ٣٠ بليون دولار قبل خروج الحريري من رئاسة الحكومة. وهذا الرقم هو من أعلى أرقام المديونية في العالم نسبة إلى عدد السكان، علماً أنّ كثيراً من هذه الديون تُدفع إلى الدائنين بخدمات نزيهة عالية جداً،^(٥) وتُجعل لبنان في القريب العاجل «لقمة سهلة البلع لصندوق النقد الدولي».^(٦)

II - ولم يكتفِ بعض المثقفين اللبنانيين بأسطورة وتجميل السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة» وتوحيد صفوفها المنتفخة بالانتهازين الجدد، تحت راية الرئيس الراحل، بل روجوا أيضاً جملة من الإيهامات السياسية في سبيل ذلك الغرض، كان أبرزها:

- الإيهام بأنّ خروج «السوري» جاء نتيجة للتظاهرات الحاشدة في ساحة الشهداء. وأمّا الحقيقة، كما نراها، فهي أنّ القوات السورية انسحبت تحت الضغط الأميركي العام، خوفاً على مستقبل السلطة السورية نفسها. فالمعلوم أنّ الدخول السوري عام ١٩٧٦ إلى لبنان جاء بموافقة أميركية، واستمرّ الوجود السوري المسلح عندنا بمباركة أميركية، وكان يُمكن

١ - Robert Fisk, *The Independent*, March 8, 2005.

٢ - داغر، مصدر مذكور.

٣ - Richard Carlson, *The Weekly Standard*, May 12, 2003.

٤ - Garry C. Gambill & Ziad Abdelnour, *Middle East Intelligence Bulletin*, July 2001.

٥ - Richard Carlson، مصدر مذكور.

٦ - نهلة الشهبال، الحياة، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

أن يستمرّ (بل أن يزيد) لو وافقت سورية على ضرب حزب الله ومسايرة «خريطة الطريق» كما ذكرنا، حفاظاً على «ود» أميركا. وهذا، بالتأكيد، لا ينفى صدق ونزاهة ووطنية الغالبية العظمى من المتظاهرين (لا القادة) الذين اندفعوا إلى الساحة تبرُّماً من الوجود العسكري والمخابراتي السوري وتوقفاً إلى معرفة حقيقة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الحريري والمواطنين العشرين الآخرين، ولكن كان يُمكن ألا تحدث هذه التظاهرات أصلاً لو منعت قوى الأمن والجيش (بضوء أخضر سوري - أميركي) التجمُّع منذ البداية - وهو ما لم يحدث لحسن الحظ. ولذلك فإنَّ اجتِهَاد الأستاذ العزيز حبيب صادق بأنَّ المعارضة الداخلية استرَّعت انتباه الخارج «فدوّل الشان المحلي»^(١) إنما هو قلبٌ للتاريخ؛ ذلك أنَّ القرار ١٥٥٩ جاء قبل الانتفاضة الجماهيرية المحلية، لا محصلاً لها.

- الإيهام بأنَّ التظاهرات الشعبية الكبيرة في ساحة الشهداء تعبيرٌ عن «انتصار العلمانية على التفرقة الطائفية»^(٢) لماذا؟ المجرّد أنَّ اللبنانيين، «مسيحيين ومسلمين»، اجتمعوا في تظاهرة واحدة؟ المجرّد أنَّ البعض حملوا الصليب والهِلال متعانقين؟ بصراحة، يا إخوان، كَمَا رأيت هذين متعانقين رأيت الطائفية (لا العلمانية)، بل تراءى لي شبحُ حرب

أهلية - وهذا بالتأكيد عكسُ انطباع الرفيق إلياس عطاالله الذي رأى في هذه التظاهرات «تبخراً لندوب الحرب الأهلية»^(٣) فالعلمانية هي تحديداً ما يتجاوز هذين الرمزَيْن في عملية البناء الوطني، وكلّما أَعَدْنَا التركيزَ عليهما سَدَدْنَا الأفاقَ أمامَ ما يتخطأهما (أي المواطنة اللبنانية)، ورسَخْنَا التفرقةَ بين اللبنانيين، وأبرزنا مدى بُعْدنا بعضنا عن بعض، بل وعزَّزْنَا عمليةَ التكاذب (الملقَّبة عندنا بـ «التعايش»). إنَّ اللبنانيين مواطنون، لا مجرد «مسلمين ومسيحيين». وتغني المعارضة بتوافق الطوائف في صفوفها يُناقض شعاراتها هي نفسها؛ فالحرية والسيادة والاستقلال ضِمَّنَ نظام «التوافق الطوائفي» انتقاصاً لسيادة وحرية واستقلال الوطن والمواطن معاً، وإعلاءً لرؤساء الطوائف ولـ «سيادتهم» همَّ على بقية اللبنانيين - الإيهام بأنَّ نقادَ الحريري قبل اغتياله الشنيع قد خرَّصوا على قتله، وهذه أطروحةُ قادة المعارضة أساساً، ولكن تبناها بعضُ المثقفين أيضاً. يقول الصديق زياد ماجد، مثلاً، إنَّ تخوينَ الحريري والإتهاماتِ الموجهةَ إليه بالعمالة هي «في السياق اللبناني تحريضٌ واضحٌ على القتل والاعتقال»^(٤) وقد يكون ما ذكره صحيحاً لو اقتصر الأمرُ على التخوين والتهام بالعمالة، غير أنَّ بعضَ مثقفي المعارضة راحوا يستخدمون هذا المنطق لإدانة نقادَ الحريري «بمفعول رجعي» ولتغطية كلِّ خطايا سياساته السابقة من أجل تعزيز قوة المعارضة الحالية. فصار مجردُ القول بتساوق مواقف الحريري قبيل اغتياله، في قبولها للقرار ١٥٥٩، مع المخططات الأميركية - الأوروبية، اتهاماً بالتخوين والتحريض على القتل وتسيوفاً لمواقف المعارضة؛ ولكن ألم يكن ثمة تساوقٌ حقاً؟ المعارضون أنفسهم يتحدثون عن انتهاء «اللحظة الدولية الموازية» للقيام بهيتهم الحالية، بل ويعترفون بلقاءاتهم مع الكونغرس وغير ذلك، فلماذا يُدان «الموألون» إنَّ تحدثوا عن تساوق بين التحرك الدولي وتلك الهبة؟ ألا تمارس المعارضة والمثقفون المعارضون، في هذه الحال، نوعاً من الديكتاتورية المسبقة على حرية الرأي والسجال بحجة أنَّ هذه الحرية تؤدي إلى... القتل؟

- الإيهام بأنَّ تسليمَ حزب الله سلاحه إلى الدولة حمايةً له، وبأنَّ «حاضنة» حزب الله الحقيقية هي الشعبُ اللبناني والدولة اللبنانية^(٥) بل والمعارضة الحالية^(٦) والهدف من هذا «الحرص» الشديد على حزب الله إنما هو - في حقيقة الأمر - رغبةُ المعارضة في تجاوب هذا الحزب مع تظاهراتها، وفكُّ «تبعيته» لسورية، وتجاوزُ «الشيعية» لقصورهم عن الانخراط في المناخ السيادي العام للبلاد^(٧)، ولكن، بغض النظر عن اتهام الشيعة في سياديتهم (وهو ما استدعى بياناً مرتبكا من مثقفين شيعة» أمثال جودت فخر الدين وجميل مروّة، مغزاه الأساسيُّ المبطنُ أنَّهم، كشيعة، ليسوا مع حزب الله أو أمل بل مع ذلك «المناخ» أعلاه)، كيف يُمكن إقناعُ المقاومة بذلك المنطق؟ فلو كانت الدولة حاميةً للبنان من الاحتلال، لما نشأت المقاومة أصلاً منذ أيام «الحرس الشعبي» أوائل السبعينيات! أمّا عن «حماية» المعارضة للمقاومة، كما يقول الأستاذ فادي توفيق^(٨) والمحامي ريمون بولس^(٩) فنسأل: هل يحميها أمين الجميل ودوري شمعون وسمير جعجع وميشال عون وجبران التويني مثلاً؟ هل منَّ عقد اتفاق ١٧ أيار ضدَّ المقاومة عام ١٩٨٣، ومازال يمدحه ويدافع عنه، يريد أن يَحْمِيها اليوم؟ وهل منَّ تحالف مع العدو

١ - ملحق النهار، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ - راغدة درغام، الحياة، ٤ آذار ٢٠٠٥.

٣ - جريدة النهار، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

٤ - ملحق النهار، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٥ - زياد ماجد، المصدر السابق.

٦ - د. أحمد فتفت، تلفزيون المستقبل، ١٤ آذار ٢٠٠٥.

٧ - غسان جواد، ملحق النهار، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٨ - ٩ - ملحق النهار، ٢٧ شباط ٢٠٠٥؛ جريدة النهار، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

الإسرائيلي، على امتداد عقدٍ كاملٍ، ضدّين بالمقاومة؛ وهل المرصّ على استصدار القرار ١٥٥٩ الذي يستهدف رأس المقاومة بالدرجة الأولى راغبٌ حقاً في حماية المقاومة؟ وهل مُحْتَقِرُ «الأغنام» و«الأكثرية غير النوعية» مُعَرِّمٌ بالشيعية المسلّحة؟ ثم كيف «نَحْمِي» المقاومة ونجردها من سلاحها في الوقت نفسه؟ لقد قال لنا د. عزمي بشارة أثناء زيارته بيروت إن ذلك يعني أمراً واحداً لا غير: تحويل حزب الله إلى أسرى في غوانتانامو!

إنه لمن الصحيح جداً أن لا سيادة مع بقاء سلاح غير سلاح الجيش اللبناني؛ ف«الدولة لا تَسْتَكْمَل مقومات سيادتها وشرعيّتها من دون أن تُحْتَكِر وحدها العنف...»^(١) لكن إذا وَضَع حزبُ الله جناحه العسكري «في تصرف الدولة اللبنانية» (كما يدعو زياد)، فإن أيّ سكوتٍ رسمي لبناني عن أيّ اعتداءٍ إسرائيلي سيَعْتَبَره اللبنانيون خيانةً لبنانيةً رسميةً واضحة. أما إذا ردّ الجيش على مثل ذلك الاعتداء، فسَتَعْتَبَر إسرائيل ذلك بمثابة قرارٍ رسمي لبناني يُخَوِّلها حقّ الردّ على لبنان بأسره. إن إسرائيل لن ترعوي عن انتهاك لبنان، ولا عن تصفية قيادات المقاومة واحداً واحداً، إن لم يكن ثمة مَنْ يَرُدُّعها - والمقاومة فعلاً (كما يقول ياسين) «عنصرٌ ردع حقيقيٌّ لإسرائيل»، بل هي «الصيغة الفضلى حالياً لحماية لبنان وسيادتنا وميائنا...» (كما يؤكّد السيد نصر الله في «المنار» عشية ١٦ آذار). إذن، يجب إرساء تفاهمٍ رسمي - شعبي لبناني على إبقاء سلاح المقاومة من أجل الدفاع عن لبنان، على الأقلّ إلى حين نزوح «تسوية» إقليميّة موقّنة ما. ومن جديدٍ نكرّر أن لا سيادة حقيقيةً بوجود سلاحٍ غير سلاح

لم يكتف بعض المثقفين اللبنانيين بأسطرة السياسات الحريية لخدمة «المعارضة» بل روجوا أيضاً سلسلة من الإيهاامات السياسية في سبيل ذلك الغرض من مثل «انتصار العلمانية» والقول بأن «المعارضة» حاضنة حزب الله

الجيش والأمن الداخلي اللبناني، غير أنه ثمة ضرورة اليوم، في هذا المناخ الذي تمثّل فيه الإدارة الأميركية وحشاً كاسراً، للدفاع عن المنطقة وللدفاع عن المدافعين عنها.^(٢)



انتهيتُ من كتابة الصفحات السابقة في ٢٨ آذار، ولم يكن الرئيس كرامي قد نَجَحَ في تشكيل حكومة اتحادٍ وطنيٍّ أو غير ذلك، بل كان يميل إلى الاعتذار عن رئاسة الحكومة. وصدّر تقريرٌ «لجنة تقصي الحقائق» في جريمة اغتيال الحريري والضحايا الآخرين محملاً دمشق «المسؤولية الأولى عن التوتّر السياسي الذي سبق الاغتيال»، ويطلب بتشكيل لجنة تحقيق دولية ولكن بعد «إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية اللبنانية» التي يُحمّلها التقرير (هي والاستخبارات السورية) «المسؤولية الأولى عن نقص الأمن والحماية والقانون والنظام في لبنان». ويذكر التقرير صراحةً «أن الأجهزة الأمنية اللبنانية خَفَضَتْ عددَ فريق الحماية الخاص بأمن الحريري من ٤٠ شخصاً إلى ٨ أشخاص» بعيد تركه رئاسة الحكومة، فوفّرت بذلك «بيئةً ملائمةً لاغتياله» عبر تفجير «فوق الأرض». ويُلوم التقرير الأجهزة بسبب إعطائها الأولوية للحفاظ على «الأدلة» بدلاً من إنقاذ الضحايا، وبسبب سماحها لأشخاص «مجهولين» بالدخول إلى موقع الاغتيال دون تسجيل أسمائهم، وبسبب وضعها أجزاءً من شاحنة ميتسوبيشي (تشتبه الأجهزة بملوعها في العملية) داخل حفرة التفجير بعيد الاغتيال. ولكن بغض النظر عن نتائج لجنة التحقيق الدولية العتيدة، وبغض النظر عن تركيبة الحكومة القادمة ونوعيتها، فإنه يبدو لي أن علينا أن نَضْعُط باتجاه عقد مؤتمرٍ وطنيٍّ للحوار يُشرف على تنفيذ اتفاق الطائف بشقيّيه: الانسحاب السوري «اللائق» والإصلاح الداخلي - ولاسيما عبر قانون انتخابي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي.

ومن مهامّ هذا المؤتمر (الذي يُقترح الحزبُ الشيوعي اللبناني أن يتمّ في مجلس النواب وبدعوةٍ من هذا المجلس) طرُحَ موضوع المخيمات الفلسطينية في لبنان تحت سقف القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين، بحيث يُتَّفَق على تأمين حقوقهم المدنيّة الكاملة إلى حين عودتهم، وربما على تشكيل قوّة فلسطينية تحمي المخيمات وتكون جزءاً من الجيش اللبناني (كما هو الوضع في المخيمات الفلسطينية في سورية) - وهذا هو اقتراح السيد حسن نصر الله. ومن مهامّ المؤتمر الوطني أيضاً الاتفاق على حماية المقاومة الوطنية اللبنانية، بعدها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الدفاعية اللبنانية؛ ومن المُفْرَح أن يؤكّد وليد جنبلاط قبل ثلاثة أيام من إرسال هذا العدد إلى المطبعة أنه ضدّ فتح ملفّ سلاح حزب الله قبل تحرير شبيعا (ونتمنى أن يُنْتَب عند هذا الموقف). وأخيراً لا أخراً، على هذا المؤتمر أن يطرح أسسَ علاقات لبنانية - سورية جديدة، ثقافية واقتصادية وأمنية... قائمة على الأخوة والندية والتحالف الوثيق لمواجهة المخططات والاعتداءات الأميركية والإسرائيلية.

هذا... أو المزيد من الأخطار التي تهدّد حريتنا وسيادتنا واستقلالنا في لبنان وسورية معاً!

بيروت

سماح إدريس

كاتب من لبنان.

١ - ياسين الحاج صالح، ملحق النهار، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ - جوزيف سماحة، السفير، ٥ آذار ٢٠٠٥.